الأمم المتحدة S/2010/208

مجلس الأمن

Distr.: General
4 May 2010
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات

يسرني، بصفتي رئيس مجلس الإدارة، أن أقدم تقريري عن نتائج الدورة التاسعة والستين للمجلس التي عُقدت في جنيف في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

وتحدث أمام المجلس في جلسته العامة الافتتاحية وفدا كل من الكويت والعراق. ونظر المجلس أيضا في تقرير قدمه الرئيس التنفيذي عن أنشطة اللجنة منذ الدورة السابقة.

ونظر المجلس خلال الدورة في عدد من التقارير والمذكرات الإعلامية التي أعدتها أمانة اللجنة. ويرد فيما يلي عرض موجز للمسائل التي نوقشت خلال الدورة.

فيما يتعلق بالمشاورات التي تُجرى بين العراق والكويت تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة للتعويضات بشأن الرصيد غير المسدد البالغ قدره حوالي ٢٢,٩ بليون دولار والذي لا يزال مستحقا للكويت بعد تسديد إحدى الدفعات اليوم، أكد المجلس الأهمية البالغة لاتخاذ قرار بشأن هذه المسألة وأعرب عن رغبته القوية في أن تُستأنف المشاورات في أسرع وقت ممكن. وكرر المجلس الإعراب أيضا عن استعداده لتوفير الخبراء وتقديم الدعم التقني للمساعدة في إحراز تقدم فعلي بشأن هذه المسألة. وطلب المجلس أيضا أن ينقل الرئيس التنفيذي وجهات نظر المجلس إلى حكومتي العراق والكويت وأن يواصل بذل الجهود للدفع بالمشاورات قدماً.

وأما بخصوص مسألة العجز الحاصل في صندوق التعويضات بسبب التعامل بالمقايضة وإيداع عائدات النفط في حسابات غير حساب الإيرادات المتأتية من عائدات النفط، فقد طلب المجلس أن تواصل الأمانة متابعة الأمر مع المراقب المالي للأمم المتحدة، مؤكدا على الأهمية التي يوليها مجلس الإدارة للقضاء على ذلك العجز. وفيما يتعلق بالترتيبات الهادفة إلى ضمان تسديد الدفعات إلى صندوق التعويضات، أشار المجلس إلى أن التقرير الفصلي الأول

100510 100510 10-34723 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

الذي أعده الأمين العام بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٠٥ (٢٠٠٩)، وهو القرار الذي مُددت بموجبه ولاية صندوق تنمية العراق وولاية المجلس الدولي للمشورة والمراقبة للعراق لمدة سنة أخرى، أبرز الحاجة إلى الحفاظ على الآلية الحالية أو إنشاء آلية بديلة لها لا تقل عنها فعالية.

ولما كانت مسألة الترتيبات ذات أهمية كبرى للجنة التعويضات، فإن الأمانة ستواصل متابعة الأمر مع المراقب المالي للأمم المتحدة ورئيس المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات في العراق ورئيس لجنة الخبراء الماليين في العراق. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل المجلس النظر في هذه المسألة في الأشهر المقبلة حتى يضمن استمرار العمل بالترتيبات التي تتسم بالفعالية.

وفيما يتعلق ببرنامج متابعة التعويضات البيئية الذي أنشئ بموجب مقرر مجلس الإدارة ٢٥٨ (٢٠٠٥) لرصد التنفيذ المالي والتقني للمشاريع البيئية التي ينفذها كل من الأردن وجمهورية إيران الإسلامية والكويت والمملكة العربية السعودية بأموال دفعت في إطار الفئة واو-٤ من فئات المطالبات، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الأمانة عن حالة البرنامج فيما يتعلق بكل حكومة من الحكومات المشاركة ونظر في مسألة الخيارات المتاحة للبرنامج في المستقبل.

وأشار المجلس إلى مسؤولياته بموجب الفقرة ٢٩ من المبادئ التوجيهية المرفقة بالمقرر ٢٥٨، وطلب مواصلة تبسيط التقارير التي تقدمها في المستقبل مراكز التنسيق الوطنية والمستعرضون المستقلون. وطلب أيضا أن تقدم الأمانة والمستعرضون المستقلون تقييما وتوصية واضحين يمكن للمجلس أن يعتمد عليهما في إصدار الإذن المطلوب وذلك لدى تقديم طلبات مراكز التنسيق الوطنية الرامية إلى الحصول على الإذن بالإفراج عن الأموال من الحسابات الخاصة بموجب المقرر ٢٦٦. وأحاط المجلس علما أيضا بالتقارير التي أعدتها مراكز التنسيق والمستعرضون المستقلون في كل من الأردن والكويت والمملكة العربية السعودية، وأذن بالإفراج عن الأموال من حساباتها الخاصة التي أُنشئت للأموال المحتجزة بموجب المقررين ٢٥٨ و ٢٦٦، حسب الاقتضاء.

وفيما يتعلق بالخيارات المتاحة للبرنامج في المستقبل، نظر المجلس في التقرير المقدم من فريق الخبراء الذي كان قد عقد اجتماعه عملا بتوجيهات المجلس في دورته السابعة والستين، ووجه الشكر إلى الفريق على ذلك التقرير. وتسليما من المجلس بأنه، من أجل أداء ولاية البرنامج، لن يكون من الضروري أن تواصل لجنة التعويضات رصد التعويضات البيئية حتى النهاية المادية للمشاريع، وأنه ينبغي أن يكون بالإمكان تحقيق أهداف البرنامج وغاياته على

المدى القريب، أنشأ المجلس فريقا عاملا بين الدورات مفتوح باب العضوية بهدف استكشاف هذه الإمكانية ومواصلة دراسة الخيارات، على أن يعقد الفريق أول اجتماعاته بحلول منتصف حزيران/يونيه ٢٠١٠.

وفيما يتعلق بالكيانات المتقدمة بمطالبات التي لم تمتثل بعد لمتطلبات تقديم التقارير عن توزيع المبالغ وشهادات مراجعة الحسابات عملا بمقرري المجلس ١٨ و ٤٨ وشهادات مراجعة الحسابات عملا بمقرر اتخذه المجلس الإداري في دورته التاسعة والأربعين المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، صدر توجيه للأمانة كي تبلغ الكيانات التي تتقدم بمطالبات دون الامتثال للمتطلبات المذكورة بأنه ينبغي تقديم التقارير والشهادات أو تعليل كاف لعدم الامتثال، وذلك بحلول الدورة المقبلة، فإن لم تفعل فسيُطلب منها حضور دورة المجلس المقبلة لمواصلة مناقشة المسألة. وستواصل الأمانة الإبلاغ بشأن المسائل ذات الصلة بتسديد الدفعات في الدورات المقبلة.

وفيما يتعلق بمراجعة أنشطة لجنة التعويضات، أحاط المجلس علما بأن الرسالة النهائية التي وجهها مجلس مراجعي الحسابات إلى الإدارة بشأن استعراض الحسابات المؤقتة للفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ أكدت أن لجنة التعويضات ليس لديها توصيات لم تنفذ بعد. وستواصل الأمانة إبلاغ المجلس بالمستجدات المتعلقة بأنشطة المراجعة في الدورات المقبلة.

وأبلغت الأمانة المجلس بأن مبلغ ٥٩٠ مليون دولار سيُسدد في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠، عملا بالمقرر ٢٦٧، إلى مقدمي المطالبات التسعة المتبقين الذين قُبلت مطالباتهم (في فئتي مطالبات الشركات والمطالبات الحكومية)، وهي مطالبات كانت كلها من نصيب الكويت. ويبلغ إجمالي التعويضات التي وفرتها لجنة الأمم المتحدة للتعويضات حتى اليوم حوالي ٢٩,٥ بليون دولار، ويبلغ مجموع الرصيد غير المسدد حوالي ٢٢,٩ بليون دولار.

وقرر المجلس أن يعقد دورته العادية المقبلة في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

(توقيع) كريستيان **ستروهل**
رئيس مجلس الإدارة